

الاقتصاد الجزائري

أ / قادري بومزغيش بومدين

المقدمة

إن الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن مر بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات أثرت تأثيرا كبيرا على مسيرته التنموية وخاصة في المرحلة الأخيرة المتسمة بتطبيق الجيل الأول والثاني للإصلاح الإشكالية الرئيسية المطروحة والتساؤلات الفرعية:

ما هو أثر التطورات الاقتصادية على أداء الاقتصاد وعلى النمو الاقتصادي ؟
ولذا نقدم عرضا عاما حول التطورات الاقتصادية في الجزائر وخاصة في مرحلته الأخيرة التي تعد نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري من خلال طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي مسيرة الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاح وأثرها على النمو الاقتصادي
- ما العلاقة بين الإصلاح والعولمة.

- ماهي النتائج وانعكاسات الإصلاح الاقتصادي على أداء الاقتصاد الجزائري وخاصة على أداء النمو .

- ماهي الآفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد فترة من انتهاء الإصلاح الاقتصادي.

ما مدي تقدم الجزائر في تطبيق الجيل الثاني

* أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تقديم مسيرة الاقتصاد الجزائري وإبراز أثر هذه المسيرة على أداء النمو الاقتصادي

- إبراز العلاقة بين الإصلاح والنمو من خلال تجربة الجزائر

- أبعاد التجربة الجزائرية في مجال الإصلاح ونتائج ذلك وانعكاساتها.

- الدروس والملاحظات المستخلصة. وكذا التقدم في تطبيق الجيل الثاني من الإصلاح

* منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لمسيرة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

* خطة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة نعتد على الخطة التالية:

المبحث الأول : الإقتصاد الجزائري الشروع في الإصلاح (قبل الإستقلال) وفي ظله.

المطلب الأول : أداء النمو الإقتصادي في الجزائر قبل الشروع في الإصلاح

المطلب الثاني : أداء النمو في ظل الإصلاح الاقتصادي

المبحث الثاني : مراحل الإصلاحات الاقتصادية (الجيل الأول والثاني من الإصلاحات)

المطلب الأول : المرحلة المحتشمة ومرحلة التردد

المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة.

المبحث الثاني : نتائج وإنعكاسات الإصلاح الاقتصادي وآفاقه المستقبلية

المطلب الأول : النتائج والإنعكاسات وأثرها على النمو.

المطلب الثاني : الآفاق المستقبلية للإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري الشروع في الإصلاح (قبل الاستقلال) وفي ظله عرف الاقتصاد الجزائري في رأي خلال هذه المرحلة فترتين:

المطلب الأول : أداء النمو الاقتصادي في الجزائر قبل الشروع في الإصلاح

تميزت الفترة الأولى التالية للاستقلال بالجزائر بمراح في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة التي تغطي الفترة 1962/1966 إلى من بين إنجازاتها إنما كانت مرحلة هامة مهدت ومهتة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم ما يميزها من أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية للدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي (1).

والت هذه الفترة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري وبلدان النامية عموما هي الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، اعتمدت الجزائر على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة (2).

لقد كان التركيز في هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري تتميز بتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، لقد كان الهدف هو التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وبالتالي فقد لعبت الدولة دورا هاما وجوهري في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة (3).

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به ، وخاصة في مجال النمو الذي ترواح خلال هذه الفترة ما بين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي ، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980 ، وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي (4) .

كما إن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979، بعد إن كانت لا تتعدى مليار دولار واحد سنة 1970 ومنذ سنة 1980 وبناء على ما ذكرناه من اختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الاجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة -ارتفاع

أسعار النفط - بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود 5 بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات (5).^[1]

ولكن ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل 98 بالمئة من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر موديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلال هيكله كبير ولم يستطيع التقييم والتعديل ، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو (6) يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو ، وقد أدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلى بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة " الإصلاح " نشير إليها بعد تحديد خلفية وماهية الإصلاح وعلى الرغم من المآخذ التي تحسب على النظام التخطيطي خلال هذه الفترة المتعلقة بضعف منظومته وغياب الرؤية التنظيمية، وعدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة، وتفككها وعدم انسجامها مع خطة الدولة وعدم كفاية أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة لمتابعة نشاطها والتي تعتبر حيوية لتنفيذ السياسة الكلية للاقتصاد، ومن ثم معرفة تطور الأسواق والسلع الاستهلاكية.

المطلب الثاني : أداء النمو في ظل الإصلاح الاقتصادي

قبل الشروع في فترة الإصلاح لابد من ذكر بعض المفاهيم التي استعدت الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية من خلال ما يسمى بتوافق واشنطن

الفرع الأول - الإطار العام والمفاهيم النظرية للإصلاح الاقتصادي:

لقد ظهرت في أدبيات الفكر الاقتصادي المعاصر الكثير من المصطلحات والمفاهيم التي تحاول تعريف النماذج والمداخل الفكرية في الاقتصاد الدولي وفي المجال الإصلاح بالذات، ورغم اختلاف المسميات والمصطلحات من إصلاح وتكييف وتصحيح إلا أن المعنى غالبا ما يرمي إلى:

- التكيف الهيكلي هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الاختلالات وتحقيق أهداف التنمية.

- الإصلاح هو التعديل في الاتجاه المرغوب، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمى بالصدمات الخارجية.

أما الأصل التاريخي لهذا المصطلح فيعود إلى أوائل الثمانينات بعد الأزمة المعروفة بأزمة الديون الخارجية بسبب عجز المكسيك والتي كانت من أكبر البلدان المدينة عن الوفاء بدفع الديون نتج عنها لجوء هذا البلد إلى المؤسسات المالية الدولية يتعهد بتطبيق سلسلة من الإجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي (7).

ومنذ سنة 1982 وحتى الآن فإن الإجراءات الإصلاح الاقتصادي تتم بالإتفاق الرسمي مع المؤسسات المالية الدولية، ومنذ ذلك الوقت فإن الإصلاح يعني تعديل مفردات النظام والنسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب، أما المفهوم العام فيعني الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساعد على تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق.

الفرع الثاني: الإصلاح الاقتصادي من منظور إتفاقية واشنطن:

يعود هذا التوافق أو ما يسمى إتفاقية واشنطن إلى سنة 1989 عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاح الاقتصادي الذي يتيح لها فرص الخروج من أزمة المديونية (8). ولتأكد من ذلك عقد معهد الاقتصاد الدولي في أمريكا مؤتمرا تقدم فيه عشرة بلدان في المنطقة بحوثا تتناول ما الذي حدث، ولتأكد من قيام جميع البحوث بتناول أسئلة مشتركة كتب

جون وليام سون بحثا أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الاقتصادية زعم أن كل شخص في الولايات المتحدة يعتقد أنها هي التي يتطلب إجروها في أمريكا اللاتينية وقد سمى جدول الإصلاح هذا بإتفاقية واشنطن يصف فيها مجموعة من الإصلاحات الموجهة إلى السوق وهي التي تمكن الإقتصاديات الراكدة في أمريكا اللاتينية وجميع البلدان النامية التي تديرها الدولة أن تأخذ بها بهدف جذب رأس المال الخاص، وقد تبنت هذه الإتفاقية الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية بهدف تطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي في دول التخطيط المركزي، وأعتبرت هذه البنود اللبنة الأولى بالنظام العالمي الجديد المتسم بالعملة (9).

1- بنود الاتفاقية:

- 1- الترشيح المالي بما يتطلبه ذلك من تقييد بالمزاينة بهدف الحد من العجز المالي.
 - 2- مراقبة المصروفات العام ووضع أولويات لإنفاقها بما يتطلبه ذلك من الابتعاد عن سياسات الدعم والإعانات.
 - 3- الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعدة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية.
 - 4- تحرير السياسة المالية بهدف ضمان تحديد أسعار الفائدة تبعا لقواعد وآليات السوق الحرة.
 - 5- إتباع أسعار الصرف التي تساهم في نمو مطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية.
 - 6- تحرير التجارة وضرورة الابتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض القيود الجمركية إلى حدود 10 بالمئة خلال عشرة سنوات.
 - 7- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة كافة أشكال العراقيل والعقبات أمامها ومعاملة المستثمر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر المحلي.
 - 8- تخصيص المشاريع العامة.
 - 9- إعادة تكييف القوانين بما يضمن تشجيع وإنشاء شركة جديدة مع ضمان المنافسة التامة.
 - 10- ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات تجنب المبالغة في التكلفة.
- وعموما فقد أثارت هذه الإتفاقية الكثير من التساؤلات والشكوك وعبرت عن المبدأ الذي بموجبه تصدر توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ولقد تم تطوير هذه الإتفاقية من خلال إتفاقية واشنطن الجديدة (10) والتي تركز في محتواها على إتباع نظرية إقتصاد السوق كطريق لتنمية، إن البلدان التنمية وجدت في هذه الإتفاقية الإصلاحية مقابل الوعود الأمريكية

بتخفيض الديون تشجيع كبير، أما البلدان المتحولة في أوروبا الشرقية فقد وجدت فيها الأمل المفقود لإصلاح أنظمتها الاقتصادية.

وقد عبرت هذه الإتفاقية عن إقتصاد السوق والترويج للنظام الإقتصادي القائم على العولمة.

2- انعكاسات اتفاقية واشنطن:

بعد حدوث الإنهيار السوفياتي وما تلاها من مشاكل إقتصادية تدخل كل من صندوق نقد الدولي والبنك العالمي للترويج لهذه الإتفاقية حول الإصلاح الإقتصادي، وبحوث الأزمات المالية العالمية تبين صعوبة ما تتطلبه هذه الإتفاقية والإصلاحات وما تأخيرها على السوق والإقتصاد العالميين.

ومع تباطؤ خطى الإصلاح وتناقص نتائجه، وظهور الكثير من الإنعكاسات والإفرازات السلبية لهذه العملية بدأ الحديث عن ضرورة التعديل والانحراف عن البنود السابقة والتوصيات العشرة السالفة الذكر، لما ظهر من إختلال وتباين بين الدول من جراء تطبيق هذه البنود والتي تهدد الإستقرار السياسي للبلدان المعنية للإصلاح، وفي الوقت الذي تزيد فيه فرص المنافسة الدولية بين البلدان الغنية من أجل الحصول على أسواق لصادراتها.

ولذلك بدأ الصندوق النقد الدولي يدعو إلى ضرورة وجود إطار شامل لتنمية الشاملة، ودعا إلى ضرورة تنافس أهداف التنمية الإقتصادية مع أهداف التنمية البشرية.

وإستنتاجا مما حصل خلال عقد كامل من الإصلاح تبين أن هنالك انعكاسات هامة تتمثل في وجود الأزمات المالية التي وقعت وإمتد تأثيرها إلى الدول الأخرى.

وتلت هذه المرحلة مرحلة التخطيط التي تغطي الفترة 67-89 حيث إتبع الجزائر نموذج التخطيط الإقتصادي معتمدت على سياسة نمو الإقتصادي متجهة إلى الداخل مع التركيز على الصناعة الثقيلة وأستعملت المؤسسة العمومية أداة للتخطيط ووسيلة لتنفيذ هذه السياسة من خلال تدخل الدولة وعلى الرغم من المآخذ التي تحسب على النظام التخطيطي المتعلقة بضعف منظومته وغياب الرؤية التنظيمية، وعدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة، وتفككها وعدم إنسجامها مع خطة الدولة وعدم كفاية أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات

الضرورية للمؤسسة لمتابعة نشاطها والتي تعتبر حيوية لتنفيذ السياسة الكلية للإقتصاد، ومن ثم معرفة تطور الأسواق والسلع الإستهلاكية.

إضافة إلى ما لحق بالتخطيط من عوائق تتمثل في نقص قدرات الإنجاز بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتشاقل نظام الإستيراد التابع لدولة، والروح الإتكالية التي خلفها هذا النموذج، كل هذه العوامل إضافة إلى نوعية تكنولوجية المعتمدة رهنت الخطة وأهدافها في الجزائر، ورغم هذه النتائج السلبية والإفرازات إلا أن الخطة صادفها بعض النجاح المتعلق بإنتاج القيمة المضافة وإنشاء مناصب العمل ونسبة الإستثمار على الناتج التي بلغت

45 بالمئة في أواخر عقد السبعينات، النمو الإقتصادي عرف معدلات قياسية وصلت 6 بالمئة سنويا بالقيمة الحقيقية

مقارنة بـ 3 بالمئة لمجموع البلدان متوسطة الدخل، زيادة على تحسن الجوانب الإجتماعية والمعيشية للأفراد.

المبحث الثاني: مراحل الإصلاحات الاقتصادية (الجيل الأول والثاني من الإصلاحات)

لقد تبين من خلال السياق المتصل بالأوضاع السابقة للإصلاح إن اعتماد الجزائر خلال العقود السابقة على البترول كمورد وحيد وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات كلها بينت لن البدائل التي كانت مطروحة في السابق مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق وهكذا ، فبعد صدمة البترول لسنة 1986 التي بينت أن الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة هو اقتصاد قائم على الاستدانة وإن الذي كان سائدا في السابق أفرز إختلالات كبيرة وضعف بنيوي وليست القضية ظرفية سرعان ما يتم استدراكها لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 % وشرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وللإشارة فإن هناك مجموعة من العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني (12) خلال المراحل السابقة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. التبعية للخارج من حيث الغذاء والدواء.

2. النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي

3. الاعتماد المطلق على منتج واحد .

والملاحظ أن هذه العوامل ما تزال تطبع الاقتصاد الوطني حتى الآن وهو ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وتعرضه للأزمات نتيجة تأثره بعوامل خارجية المنشأ.

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر تبين أنه مر بثلاثة مراحل أساسية (13) في إطار تطبيق هذا الجيل الأول من الإصلاح المتعلق بالتثبيت والتكيف- التعديل- الهيكلي :

المطلب الأول : المرحلة المحتشمة ومرحلة التردد

الفرع الأول : المرحلة المحتشمة:

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة ، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة.

وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال 1988-1991 ، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة .

وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث، تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991 ، ومن

جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك ، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة ، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا .
خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.
 - الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية ، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية .
 - الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية .
 - تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات ، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.
- لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار ، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء. وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة :

1. تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987 .
2. استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 .
3. قانون المنافسة والأسعار 1989.
4. شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990 .
5. إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 .
6. إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال بأسباب اقتصادية.

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والاصطلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة ، حيث كانت الإصلاحات جزئية، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5% في المتوسط خلال 1986-1991 .

الفرع الثاني : مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح

خلال هذه الفترة 1992-1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباعثات تعطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الإختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماماً بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيللة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي ، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6 % سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزاً قدره 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1993-1992 ، زيادة على تراجع السلطات قليلاً عن سياسة التشدد المالي مما أثر لا على التطورات النقدية .

إن التناقض بين السياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة .

المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة.

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول ، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين ماي 1994 وماي 1995 ، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد (14)

الفرع الأول : برنامج الاستقرار الاقتصادي:

وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف:

1. رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجياً وتحرير التجارة الخارجية والتيسير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.
2. احتواء وثير التضخم ومحاولة تقريه من معدل الشركاء التجاريين .
3. خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضرراً
4. إعادة توازن ميزان المدفوعات .

لتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات :

- ضبط الإنفاق

- تعديل الأسعار
- إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق.
- تثبيت كتلة الوظائف العمومي
- اللجوء إلى التمويل الشائى ومتعدد الأطراف.
- جدولة مستحقات الديون الخارجية .

وكان من نتائج هذا البرنامج :

- تراجع التضخم إلى 29 % بدلا من 40 بالمائة المتوقعة.
- تحسن احتياطات الصرف .

ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطيع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة ، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

الفرع الثاني : برنامج التعديل الهيكلي: 1995-1998

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي :

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات
- تخفيض التضخم إلى 10.3 % .
- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994-1995 .
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات .
- وضع إطار تشريعي للخصوصية.
- ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي:

أ. سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية:

وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق :

- توسع الضريبة على القيم المضافة
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات.
- إزالة دعم الأسعار
- عقلنة نفقة التجهيز

وبهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية ، تكوين سوق القروض عن مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.

إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة ، تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص .
ب. سياسة متوسطة المدى :

سعت السلطات إلى توفيراً لوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوده ، الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث : نتائج وانعكاسات الإصلاح الاقتصادي وآفاقه المستقبلية

المطلب أول : النتائج و الانعكاسات واثرها على النمو

مكن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة العودلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل 3.8 بالمئة و تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 بالمئة وزيادة احتياطات الصرف ، ولكن أثر هذه الإصلاحات على النمو كان واضحا فيعد معدلات النمو السلبية التي عرفها الجزائر من 1987 إلى 1994 ، يامتثناء سنة 1989 بنمو قدره 3.4% ، ونمو بمعدل 2.2% سنة 1991 في مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1.1% إن هذا النمو السلبي في التسعينات يعكس لنا مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي على الخارجي في إطار محيط دولي غير ملائم ، وهذا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هذه الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقى ضروري لتحقيق النمو ، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما إن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول ، وكذا التبعة الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن ، وقد ترتب على صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلى سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات حيث وصل النمو إلى (0.9%) سنة 1994 ، كما إن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو ، حيث اعتمدت الجزائر على أولوية جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقليص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل ، إن هذا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الاعتماد على الواردات ، ومن ثم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هذه القطاعات الواعدة ، وقد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلى اضعف ما كان عليه قبل 1979 بمعدل 19% سنة 1990 وهو أمر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاح في تحقيق نمو حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير .

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح منذ 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق ، وتم احتواء الركود الاقتصادي وتحولت معدلات النمو إلى الإيجابية في ظل الإصلاح لأول مرة منذ سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسبب الظروف المناخية السيئة ، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ 24 بالمئة وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هذا النمو حتى نهاية الإصلاح سنة 1998 بمعدل نمو 3.8% والجدول التالي (17) يبين معدلات النمو في ظل الإصلاح (%).

1998	1997	1996	1995	1994	1991	1990	1988	1986
3.2	1.7	3.8	3.9	-0.9	-2.2	-0.1	-2	1.3

ورغم هذه النتائج الإيجابية الإصلاح الذي نفذت الجزائر في المجال المالي والنقدي إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32 بالمائة سنة 1998 وتدهور القدرة الشرائية و ضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال مما أدى إلى ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد و ارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش بالإضافة إلى انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

وفي الأخير تبدو في ظل الإصلاح محاور السياسة الاقتصادية غير متماسكة وتظهر التحديات والإنشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود الإصلاح وتكاليف ذلك إلا أن الاقتصاد لم يستفد من نتائج مقارنة بهذه التكاليف، وما يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ورهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدى تحت رحمة ورهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدى

الإصلاح إلى النمو في حالة الجزائر، فبعد معدلات النمو السلبية قبل الإصلاح فقد تمكنت الجزائر بفضل هذه الإصلاحات من تحقيق معدلات نمو إيجابية ومتواصلة باستثناء سنة 1995، وقد استدام هذا النمو حتى نهاية برنامج الجيل الأول سنة 1998 حيث وصل إلى 3.8 بالمائة أما معدل النمو في الجزائر خلال 1998/1962 فيصل إلى 1.4%، وإن كان هذا النمو غير كاف ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة علي أنه هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي والزراعي و قطاع الخدمات .

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلى إن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت أثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : الآفاق المستقبلية للإصلاح الاقتصادي

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري تتطلب حولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد ولذلك تبدو آفاق الاقتصاد الوطني في ضوء النتائج السابقة واعدة وتتطلب:

- إستغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياع هذه الطاقة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي.
- تهيئة المحروقات.

- تخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة (الشغل - السكن).
- إقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والاستثمار العام والخاص الوطني والدولي.
- ضرورة ترقية أشكال المختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى وكذا النشاطات التي يجب ترقيةها إلى مؤسسات.

و حين نتطلع إلى المستقبل يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا رهانات يمكن كسبها، خاصة وأن فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي فترة

1999-2006 أعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية، وإنعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية :

- البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائقاً أصبحت الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي عطر على الاقتصاد الوطني .

- احتياطات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004 .

- تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاح .

- استدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برنامج الإنعاش^[2] الذي يغطي الفترة 2000-2004

ويتمحور هذا البرنامج حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية ومن ثم توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج وحشد الادخار الوطني وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن تدعيم النمو الاقتصادي واستدامته ، وقد جاء هذا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو ، بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش انطلاقاً من فكرة : الإصلاح يؤدي إلى النمو ثم الامتداد الطبيعي وهو الإنعاش حسب معتقدات المؤسسات الدولية .

المهدف من هذا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرف ضعف وتراجع خلال السنوات الأخيرة كما يهدف إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل (18)

ثم برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009 وهما برنامجين طموحين هدفيهما تحقيق ودعم النمو المحقق ، والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو بعد ثماني سنوات من انتهاء برنامج الجيل الأول من الإصلاحات.

2006	2004	2001	2000
5	5.2	1.9	2.4

إن هذه النتائج المحققة في الفترة ما بعد الإصلاح وخاصة انطلاقاً من 1999 تسمح لنا بالقول إن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انطلاقة حقيقية منذ 1995 واستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاح وذلك بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة (19) ، كما يتضح من هذه النتائج على مستوى النمو القياسي المحقق إن انطلاقة اقتصادية حقيقية قد عرفها الاقتصاد الجزائري منذ 1999 .

وإن كانت هذه النتائج ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول إن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلماً هاماً في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري ، واضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات ، وهو الجهود الواجب التركيز عليه حالياً من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة على اعتبار أنه تابع لقطاع المحروقات وإن الضرورة الآن تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهذا الغرض سواء على المستوى الداخلي والخارجي ، ودعم الجهود الموجودة حالياً من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هذا الاهتمام حتى يتمكن من رفع هذا التحدي الذي يلزم الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى الآن، وسيسمح هذا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي ما

يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الإصلاح إن ما تحقق وخاصة سنة 2004 حدير بالملاحظة فعكس ما كان منذ 15 سنة حيث النمو في إطار المحروقات والفلاحة إلى إن ما تحقق خلال 2004 من انخفاض في النمو يعود إلى هذين القطاعين ووصل النمو خارج المحروقات 6.2% ، أما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الاقتصادي إلى 6.8% خلال نفس السنة . أما النمو المحقق من 2001 إلى 2003 فقد بلغ في المتوسط السنوي 4%

أما إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا فتندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو ، وهو في رأي دعم كبير يقدم للاقتصادي بهدف استدامة النمو وإنعاش الاقتصاد، أما استراتيجية التعاون مع البنك الدول (20) في هذا المجال فتركز حاليا على ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادات السكان من الخدمات . إن هذه الاستراتيجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلى أداء أحسن للاقتصاد ، ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدرته التنافسية والمؤسساتية .

كل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من اوجه القصور الحالية . وينبغي أن ستمد التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية إقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية

الخاتمة

بعد عرض مسيرة الاقتصاد الجزائري ومعرفة أدائه وخاصة على النمو وبعد تجربة الإصلاح الاقتصادي من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وإنعكاساتها ودينامكية النمو في ظل الإنعاش و إرساء النمو الدائم يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري حقق خلال هذه الفترة سجلا قويا في تطبيق الإصلاح بتحقيق التوازنات المالية الكلية ويبدو أنه اقتصاد واعد، رغم أن الخصائص التي يتميز بها حاليا هي نفسها خصائصه منذ الاستقلال (التبعية خارج، أحادي التصدير) وتبدو التحديات الحالية أكثر إلحاحا وأهمية وهي:

- ضرورة إدارة إيرادات المحروقات وتأمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى.
- تحسين مناخ وبيئة الأعمال والنشاطات والعمل على تنشيط الاستثمار.
- تحسين الخدمات المقدمة في جميع القطاعات والنشاطات حسب المواصفات العالمية.
- تدعيم إطار التوازنات المالية الكلية المحققة في ظل الإصلاح.
- إعادة الاعتبار للعمل المنتج.

وأخيرا يمكن القول بان الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج ايجابية من خلال التطور الذي لاحظناه بشأن بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو أو بمتغيرات أخرى مثل التطور المتواصل لاحتياطات الصرف تراجع حجم الدين وتدني حجم المديونية الخارجية، والتسديد المسبق للديون والأداء الجيد للنمو الاقتصادي.

السعي إلى تسريع الإصلاح الاقتصادي وخاصة من نوع الجيل الثاني الذي يعتبر أكثر حساسية وتعقيد من الجيل الأول والمتعلق بالحكم الرشيد والمساءلة والشفافية والاستقلالية والعمل على الاستفادة من ثورة الإعلام والمعلومات والقرية الرقمية وبالتالي نقل الاقتصاد الجزائري من ارتباطه الحالي بالنفط إلى اقتصاد يعتمد كذلك على المعلومات والإعلام.

الهوامش والمصادر :

- (1) انظر : عبد الطيف بن اشنهو " تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 الى 1988 ص 120
- (2) احمد هني "اقتصاد الجزائر المستقلة" ص 08
- (3) بن اشنهو مرجع سابق ص 17
- (4) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 ص 86
- (5) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي 1998 ص 02
- (6) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "التنمية البشرية مصدر سابق ص 98
- (7) جودة عبد الخالق "الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة " المنتدى الثقافي شومان الأردن ماي 1996 ص 134
- (8) صندوق النقد الدولي "مجلة التمويل والتنمية " سبتمبر 2003 ص 14
- (9) انظر: احمد دودادا "العولمة والتنمية الاقتصادية لبنان 2001 ص 19
- (10) انظر ج . وليامسون "تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لما يتعين عمله " ص ن د مجلة التمويل والتنمية المجلد 40 العدد 03 ص 11
- (11)
- (12) حاكمي بوحفص " السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية " رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة وهران 99/98
- (13) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق الجزائر 1998 ص 09
- (14) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية مصدر سابق ص 13
- (15) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم " 1996 ص 12
- (16) البنك الدولي "والبنك الإفريقي للتنمية "مستقبل التنمية في المغرب العربي منتدى ليبيا للتنمية البشرية 24 و 25 ماي 2006 تونس ص 04
- (17) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "تقارير مختلفة 1996 1997 1998
- (18) انظر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 06/01 المؤرخ في 06 جوان 2001 وبرنامج 02/04 سنة 2002 المؤرخ في 04 جوان 2002
- (19) imf (2001) Algeria statistical appeudix imf country reportn n01 /163 wc2001
- (20) انظر موقع البنك الدولي " www.worldbank.org [1] الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي " نوفمبر 1998 ص 02 انظر lcnec